تقرير ايفاد المشاركة في برنامج مسائل التحقيق والادعاء العام (ITEC)
للفترة ٣١ / ٨ / ٢٠٢٦ لغاية ١١/ ٩ / ٢٠٢٦

اولا :معلومات المشترك

اسم المشترك	هبة طلال عبد الرزاق.
التحصيل الدراسي والاختصاص	بكلوريوس قانون /دبلوم عالي في العلوم القضائية.
العنوان الوظيفي	نائب مدعي عام.
اسم الجهة الحكومية	مجلس القضاء الأعلى.
البريد الالكتروني	Hebaabdulrazzaq٥٢@gmail.com
رقم الهاتف	٠٧٧٠٢٩١٩٩١٠

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	مسائل التحقيق والادعاء العام.
طبيعة البرنامج التدريبي	برنامج تدريبي متقدم (نظري وعملي) يهدف الى تطوير المهارات القانونية والتحقيقية في إجراءات التحقيق الجنائي والادعاء العام، وطرق التعامل مع الجرائم.
البلد	الهند
الجهه الراعية	الهند
الجهه المنظمه	الهند
مدة البرنامج	١٢ يوم
التاريخ	من ٢٠٢٦/٨/٣١ الى ٢٠٢٦ /٩/١١
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	مجلس القضاء الاعلى

البلدان المشاركة الاخرى	بوتان،بنكلادش،بوتسوانا،جيلي،فيجي،غينيا،اسواتيني،كيريباتي،لبنان،ليبيريا مالديف،المكسيك،المغرب،نيجيريا،راوندا،سيشل،سيراليون،تانزانيا،زامبيا، زمبابوي.

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي:

- **المحور الأول** :تم تناول موضوع الجريمة وما يرتبط بها تحت عنوان «تحليل الجريمة وتفسيرها»، وقد تناولت الأسس النظرية والتطبيقية لتحليل الجريمة ورسم الخرائط الجنائية، مع عرض أمثلة وتطبيقات عملية من دول مختلفة وتضمنت المحاضرة، حوار مقارن حول اتجاهات الجريمة في الدول المشاركة في برنامج ITEC.
- **تناول المحور الثاني** موضوع جرائم الاتجار بالمخدرات: بينت الورشة جرائم الاتجار بالمخدرات من زاوية قانونية وجنائية وواقعية في آن واحد. وقد جمعت الورشة بين الجانب النظري المتعلق بمفهوم المخدرات وأنواعها وأسباب تعاطيها، والجانب التطبيقي المتصل بحجم ظاهرة الاتجار عالمياً وإقليمياً، إضافة إلى استعراض آليات المواجهة والوقاية من الجريمة.
- **ركز المحور الثالث** على جرائم الاتجار بالبشر باعتبارها من اخطر اشكال الجريمة المنظمة ، لما يترتب عليه من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وكرامة الافراد،ولا سيما النساء والأطفال. وركزت الورشة على أساليب استدراج واستغلال الضحايا، والأسباب والعوامل المؤدية إلى الاتجار بالبشر، إضافة إلى التحديات القانونية والأمنية التي تواجه جهود مكافحته، وآليات الوقاية وحماية الضحايا وإعادة تأهيلهم.
- **استعرض المحور الرابع** مفهوم اللاجئ والخوف المبرر (اللجوء خارج الإقليم).

- **سلط المحور الخامس** الضوء على الذكاء الاصطناعي،اوضحت الورشة بان العالم يشهد تطورًا سريعًا في استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، ومن بينها المجال القانوني ونظام العدالة الجنائية. فقد بدأت المحاكم وأجهزة إنفاذ القانون باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحليل البيانات، والبحث القانوني، وإدارة القضايا، والتعرف على الوجوه، وتقييم مخاطر العودة إلى ارتكاب الجرائم.

رابعا : المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية :

أ-**المنهاج التدريبي** :تميز المنهاج التدريبي بالرصانة العلمية والتحديث المستمر، حيث تناول أحدث الأساليب والتقنيات المعاصرة في إدارة التحقيقات الجنائية، جمع الأدلة الرقمية والجنائية، واستراتيجيات الادعاء العام المقارنة. وتكمن ملاءمة هذه البيانات والمعلومات للبيئة القانونية والجنائية في العراق من خلال إمكانية الاستفادة من التجربة الهندية الرائدة في استخدام التقنيات الحديثة وتحليل أدلة الجرائم الإلكترونية وتطوير مهارات التحقيق وصياغة اللوائح الاتهامية، مما يعزز سير العدالة ويسهم في تطوير قدرات الكوادر التحقيقية والقضائية في الحياة العملية.

ب -**المواصفات التخصصية** :اعتمد البرنامج على مصادر ومعايير تخصصية ودولية معتمدة في مجالات أصول المحاكمات الجزائية والإجراءات التحقيقية المقارنة. وبالمقارنة مع المنظومة القانونية والإجرائية المعتمدة في العراق، يتبيّن وجود توافق كبير في المبادئ الأساسية لحماية الحقوق والعدالة، مع إمكانية تحديث وتطوير بعض آليات جمع الأدلة الجنائية والتحقيق الرقمي لتنسجم مع المعايير الدولية الحديثة المستخدمة في الهند.

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية:

أ-**الصفيه او النظريه**:تضمنت النشاطات الصفية تقديم محاضرات نظرية مكثفة وعروض توضيحية حول إجراءات التحقيق والادعاء العام. كما شهدت الورشة حلقات نقاشية تفاعلية ودراسات حالة (Case Studies) لجرائم حقيقية، مع تنفيذ محاكاة لجلسات المحاكمة وتقنيات استجواب المتهمين وسماع الشهود، مما أتاح فرصة لتبادل الخبرات وتعميق الفهم العملي.

ب-**الميدانية**:

شمل البرنامج زيارة ميدانية واستكشافية للمكتب المركزي لمكافحة المخدرات في احمد اباد ،استهدفت هذه الزياراة الاطلاع المباشر على سير الإجراءات التحقيقية آلياً وعملياً.

سادسا : التقارير والعروض التقديمية :

أ- **التقارير:** تم اعداد تقرير من قبلنا عن جرائم الاتجار بالمخدرات في العراق وكيفية التحقيق بهذا النوع من الجرائم وسبل الوقاية منها.

ب-**العروض التقديمية** :لايوجد

سابعا :البرامجيات والتقنيات التكنولوجيه الحديثة:

البرمجيات: اوضحت الورشة بان العالم يشهد تطورًا سريعًا في استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، ومن بينها المجال القانوني ونظام العدالة الجنائية. فقد بدأت المحاكم وأجهزة إنفاذ القانون باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحليل البيانات، والبحث القانوني، وإدارة القضايا، والتعرف على الوجوه، وتقييم مخاطر العودة إلى ارتكاب الجرائم.

١- أهمية الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية:

توجد عدة أسباب تدفع المؤسسات القضائية إلى الاهتمام باستخدام الذكاء الاصطناعي، ومن أبرزها :-

أ.تراكم القضايا :

تعاني الأنظمة القضائية في العديد من الدول من أعداد كبيرة من القضايا المتراكمة، مما يؤدي إلى تأخير الإجراءات القانونية وإطالة مدة التقاضي.

ب. تحقيق الاتساق في الإجراءات:

قد تختلف قرارات القضاة أو المحققين عند التعامل مع حالات متشابهة نتيجة اختلاف الخبرات أو الظروف أو التقديرات الشخصية.وتسعى بعض الأدوات الخوارزمية إلى تقديم نتائج متسقة عند إدخال البيانات نفسها، إلا أن هذا الاتساق لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة، إذ إن الخوارزمية قد تكرر الخطأ أو التحيز نفسه في جميع الحالات.

ج. زيادة حجم الأدلة الرقمية:

أصبحت القضايا الجنائية تعتمد بصورة متزايدة على الأدلة الرقمية، مثل:

- تسجيلات كاميرات المراقبة.
- بيانات الهواتف المحمولة.
- السجلات المالية.
- الرسائل والوثائق الإلكترونية.
- الملفات الرقمية المتعلقة بالقضايا.

وقد تجاوز حجم هذه البيانات قدرة المحققين والمدعين العامين على مراجعتها يدويًا في بعض الحالات، مما يجعل أدوات الذكاء الاصطناعي مفيدة في تنظيمها وتحليلها.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي:

أ- إجراءات السفر والاستقبال من قبل الجانب الهندي ،جيدة باستثناء مدة الترانزيت التي كانت ثمان ساعات متواصلة في دولة الامارات ،عند الذهاب والإياب .

ب-اعد البرنامج التدريبي بمستوى عالٍ من الكفاءة والتنظيم من قبل الجانب الهندي وبمشاركة تميزت بالاحترافية من كافة أعضاء الكادر التدريسي في جامعة راشتريا راكشا.

ج- مراعاة مدة الترانزيت وجعلها اقصر مدة ممكنة .

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات

نقترح استمرار مجلس القضاء الأعلى في التعاون مع الجهات المنظمة لبرنامج (ITEC) والمخصص للقضاة وأعضاء الادعاء العام والمحقين القضائيين لرفع كفاءة التعامل مع الجرائم العابرة للحدود والأدلة الحديثة والتعاون مع الجهات القائمة على تنظيم وإدارة ذلك البرنامج لما فيه من فائدة قانونية وإدارية لمسناها من خلال المشاركة فيه.